هم يجلسون ، ونصحناهم بالسكوت لانهم هم ايضا يستغلون عربا اجراء ، وليس لديهم اي حق أدبي للتحدث ضدنا » (معاريف ٧٣/١/٥) . ولكن هل يملك العرب اصحاب الارض الحق الادبي في التحدث ضد هؤلاء المستوطنين ؟ حينذاك لن يعترف المستوطن بجريمته ، وسيجد تبريرات جمة لاعمال السرقة والسلب ، وخير دليل على ذلك محكمة «العدل» العليا في اسرائيل التي توجه بدو رفح اليها لعلها تنصفهم وتعيدهم الى ارضهم بيد انها رأت ان الاعمال الاستيطانية جاءت « لمتطلبات الامن ».

مصادرة أراض عربية : استمرارا لاعمال المصادرة والنهب التي غدت الصفة الملازمة للاحتلال الاسرائيلي ، والتي تتصف بأعمال همجية مثل رش المزروعات العربية بالمواد السامة بواسطة سلاح الجو الاسرائيلي ومثل تدمير الابار واتلاف المزروعات كما حدث لمشارف رفح والاغوار، والتي وصفها ديان نفسه « بالاعمال البربرية » للايهام بأن السلطات الاسرائيلية تعارض « التجاوزات » والاعمال « الشاذة » مع انها هي المسؤولة الوحيدة عن تلك الاعمال، أقدمت سلطات الاحتلال في الاونة الاخيرة على سلسلة من أعمال المصادرة والنهب بشكل واسع النطاق (١) وضع اليد على ٧٠ كم من الاراضي تقع بين بيت ساحور وأريحا متذرعة بالحجة المالوفة الواهية « متطلبات الامن» (انظر شهريات المناطق المحتلة العدد ١٤). وازاء احتجاج سكان بيت لحم وبيت ساحور والعيزرية ضد وضع اليد على ممتلكاتهم اضطر دايان للاجتماع بعدد من الاشخاص الذين وقعوا على عريضة الاحتجاج في النصف الاول من شهر يناير ، وانكر كالعادة ان يكون الهدف من الاجراء مصادرة الاراضي من أصحابها أو اقامة مستوطنات عليها الا انه استطرد قائلا « وفي حالة قيام مستوطنات أمنية أو مدنية في هذه المنطقة فانها سترتكز على (١) اراضي الدولة ، او الاراضي الموجودة تحت ادارة القيم على اموال الغائبين ، (٢) الاراضي التي تم شراؤها من أصحابها ودفعت أثمانها بالكامل ، (٣) الاراضي التي تم استبدالها، وتم اعطاء أصحابها أراضي لا تقل عنها جودة » . كما وذكر انه سوف لا تصادر أراض من أصحابها « الا في حالات خاصة او لغرض انشاء جهاز أمني حيوي حسب ما تقتضيه الضرورة » والخطوة الثانية تتمثل في تسلل المستوطنين الى أراضي بيت دجن واستيلائهم على منطقة واسعة وعند احتجاج الفلاحين العرب على ذلك من خلال مؤتمر صحفي عقدوه ، أنكر المتحدث باسم وزارة الدفاع أن يكون له علم بذلك ، الا ان المتحدث لا يستطيع الانكار لان مستوطنة اسرائيلية قد برزت فوق الاراضي العربية المصادرة . أما ثالثة الاثافي في سلسلة اعمال النهب والمصادرة والتي « لا يعلم عنها » أو بالاحرى يتستر عليها المحتلون الاسرائيليون ، فهي قصة نهب جديدة شبيهة الى حد كبير بما جرى في مشارف رفح ، أبطالها مستوطنون وضحيتها كالعادة عرب وحكمها كالعادة « الذي لا يعلم » نقلتها بعض الصحف الاسرائيلية مثل المرصاد (٧٢/١/٢٥) قائلة « استيقظ عرب السواحرة ذات صباح على صوت هدير جرافات وتراكتورات ثقيلة تمهد أراض لهم واسعة ، تقدر مساحتها بمئة ألف دونم ، وعندما استفسر البدو عن طبيعة العمل الذي تقوم به الجرافات في اراضيهم قيل لهم ان شركة اسرائيلية اشترت هذه الاراضي وانها تتصرف بها انطلاقا من هذا الاساس، وتوجه ممثلو بدو السواحرة الى الحاكم العسكري مستفسرين ، ولكن الحاكم العسكري كان آخر من يعلم ، فالاراضي حسب معلوماته لم تصادر ... » واعترفت صحيفة « الانباء » الهستدروتية بأن جرافات اسرائيلية قد اخذت تقوم بأعمال التمهيد في أراض تخص بدو السواحرة وتعمل لحساب الصندوق القومي الاسرائيلي ، بالرغم من ان أحدا لم يبع الارض لتلك المؤسسة كما جاء على لسان السكان البدو الذين يعتزمون عقد اجتماع لانتخاب لجنة تنطق بلسانهم « وتعمل بالوسائل القانونية من أجل حماية أراضيهم » . ومن الجدير بالذكر ان بدو مشارف رفح ناضلوا ضد سلب أراضيهم بالطرق « القانونية » وأوصلوا قضيتهم الى محكمة « العدل » العليا ، بيد ان المحكمة بسبب طبيعتها لم تنصفهم .

ارتفاع في عدد العمال العرب : طرأ ارتفاع في الاونة الاخيرة على عدد العمال العرب الذين يعملون في القطاعات المختلفة للاقتصاد الاسرائيلي ، اذ ارتفع العدد كما جاء في احصائية لوزارة التجارة والصناعة من ٤٣ الى ٥٥ الفا، واشارت الاحصائية الى أن الارتفاع يعود بالاساس الى فتح الحدود أمام عمال غزة خلال العام الماضي للعمل في اسرائيل فارتفع عدد العمال الذين يعملون في اسرائيل من قطاع غزة من ١٣ الى ٢٠ الفا . الا أن قائد منطقة قطاع غزة السابق يتسحاق فونداق